

دراسة تحليلية قياسية لانعكاسات نفقات الاستثمار العمومي على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (1986-2022) باستخدام منهجية ARDL

Analytical and Econometric Study of the Impact of Public Investment Expenditures on Algeria's External Balance during the Period (1986-2022) Using the ARDL Methodology.

لحول كمال¹، سحنون مريم²

Lahouel Kamal¹, Sahnoun Mryem²

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، kamal.lahouel@univ-tlrmcen.dz

² جامعة تلمسان (الجزائر)، sahnounemryem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/09/30؛ تاريخ القبول: 2024/12/09؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل لأثر تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي على تحسين الأداء الاقتصادي من خلال مؤشر التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (1986-2022)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية لأثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات على المدى القصير والطويل، بحيث يعتدل سلوك ميزان المدفوعات نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 58%، أي أن متغير ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب فترة سنة و 7 أشهر ($1/0.58 = 1.72$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية، فالزيادة في المتغير المتعلق بالمشروعات العامة تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، وقد يرجع هذا أساسا إلى إستغلال المواد المحلية بدل المستوردة وسياسة الدولة في التحكم في الواردات.

الكلمات المفتاحية: المشاريع العمومية، ميزان المدفوعات، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: H61، H54، O4، F1.

Abstract: This research aims to analyze the impact of the development of public equipment and investment expenditures on improving economic performance through the external balance indicator (balance of payments) in Algeria during the period (1986-2022), using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The study found a positive significant relationship for the impact of public projects on the balance of payments in the short and long term, such that the behavior of the balance of payments moderates towards its equilibrium value in each period by 58%, meaning that the balance of payments variable takes approximately a year and 7 months ($1/0.58 = 1.72$) to adjust towards its equilibrium value. The increase in the variable related to public projects leads to an improvement in the balance of payments in the long term, and this may be due mainly to the exploitation of local materials instead of imported ones and the state's policy of controlling imports.

Keywords: Public projects, balance of payments, ARDL model

JEL Classification Cdoes : H61، H54، O4، F1.

تمهيد

في ظل محدودية استثمارات القطاع الخاص في الجزائر خاصة في مجال البنية التحتية، نجد أن الدولة وضعت على عاتقها مسؤولية الإنفاق على مختلف المشاريع التنموية كالصحة والتعليم وشق الطرق... وغيرها من الخدمات الأساسية من خلال مجموعة من البرامج التنموية المدرجة في الميزانية العامة للدولة أو أحد حسابات التخصيص الخاص أو عن طريق استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي فبعد التأخر الكبير في التنمية على جميع الأصعدة خلال الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي عرفت الجزائر والأزمة الأمنية خلال سنوات التسعينات، ومع بداية الألفية الثالثة واستقرار الأوضاع الأمنية وانتعاش أسعار النفط شهدت الجزائر سلسلة ضخمة من المشاريع والمخططات التنموية والتي تمثل استثمارات مباشرة للدولة (سياسة مالية توسعية) في مختلف المجالات والقطاعات، إلا أن تأثير هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية لم يكن في مستوى حجم الأموال الضخمة المخصصة لها، وهو ما ساهم في تأخير عملية تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي والذي يعد أحد أهم الرهانات والتحديات الكبرى بالنسبة للسلطات العمومية في البلاد للتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

وبناء على هذا نهدف من خلال هذا البحث إلى إعطاء دراسة تحليلية قياسية لتطور مشاريع نفقات الاستثمار العمومي وانعكاساتها على متغير التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) خلال الفترة (1986-2022).

I- تحليل تطور نفقات الاستثمار العمومي

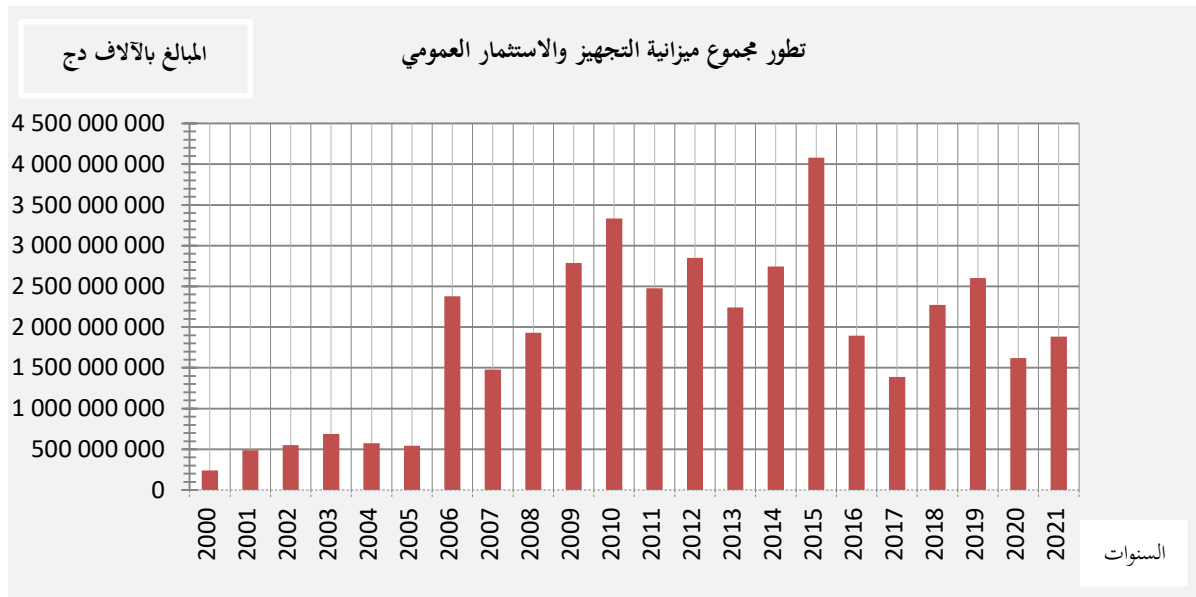
إن اعتماد اقتصاد الجزائر على الربيع النفطي أصبح يهدد توازاناتها الخارجية والداخلية بشكل متكرر في حالة تغيرات أسعار المحروقات فعند تحليل ودراسة بيانات تطور نفقات الاستثمار في الجزائر يمكن ملاحظة الاتجاه التصاعدي والمتزايد لها بوضوح في أغلب سنوات فترة الدراسة وهو ما يتضح من خلال الجدول والشكلين البيانيين أعلاه، فخلال فترة (1986-1989) عرفت نسبة نمو النفقات العمومية زيادة تقدر بـ 22,28% وعلى الرغم من أن معدل نمو الإيرادات العمومية كان أعلى من معدل نمو النفقات العمومية حيث بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات العمومية ما نسبته 29,79% بناء على سنة الأساس التي تم اعتمادها في الدراسة (1986) إلا أن رصيد الميزانية حقق عجزا طيلة فترة هذه السنوات كون أن قيمة الإيرادات كانت أقل من قيمة النفقات العمومية وارتباطها الوثيق والمباشر بالصدمات الخارجية لأسعار النفط في الأسواق الدولية مع العلم أن الجباية البترولية تشكل في معظمها أكثر من نصف الموارد المالية للميزانية العامة، ومع بداية اعتماد الإصلاحات الهيكلية سنة 1990 تحت أنظار صندوق النقد الدولي حققت الميزانية العامة رصيда موجبا قدر بـ 16 مليار دج و36,8 مليار دج لسنة 1991 و1992 على التوالي، ويرجع أساس إلى الارتفاع الملحوظ للإيرادات العمومية حيث من 152,5 مليار دج سنة 1991 إلى 248,9 مليار دج إلا أن الارتفاع القياسي في السنة الموالية 1993 والذي وصل إلى 98% في مقابل نمو حجم الإيرادات العمومية ما بين سنة 1992 و1993 بمعدل 25,27%، وهو ما نتج عنه عجزا يقدر بـ 108,3 مليار دج لتزداد قيمة العجز إلى غاية سنة 1995 أين وصل إلى 147,9 مليار دج فعلى رغم من التطور المحسوس في الإيرادات العمومية للميزانية العامة إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من زيادة الموارد المالية للميزانية العامة، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة التزايد المستمر والمتراكم للعجز من سنة لأخرى، ومع كل تحسن في أسعار المحروقات يصاحبه تحسن في حجم الجباية البترولية مع محاولة التحكم التدريجي في أعباء الدولة من خلال محاولة إبطاء نمو النفقات العمومية وهو ما تحقق في سنة 1996 و1997 بتحقيق أرصدة إيجابية للميزانية العامة، وخلال سنة 1998 عرفت الإيرادات العمومية انخفاضا بنسبة 16,41% في مقابل الزيادة المحسوسة في حجم النفقات العمومية المخصصة وهو ما نجم عنه عجز في رصيد الميزانية قدر بـ 101,2 مليار دج ثم انخفض 11,2 مليار دج نتيجة التحسن الملحوظ في الإيرادات العمومية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية إيجابا خلال هذا السنة، ومع بداية سنة 2000

سعت الجزائر على مدار العقود الماضية إلى تحقيق التنمية في مختلف القطاعات والمجالات وفق إستراتيجية زيادة حجم الإنفاق العمومي على المشاريع والاستثمارات العمومية عن طريق سلسلة من المخططات والبرامج التنموية، وهو ما يتضح من خلال النمو المتزايد من سنة لأخرى في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وهو ما سنتطرق له خلال هذا العنصر من خلال تحليل تطورها خلال فترة (2000-2020).

I-1 تحليل تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021):

بناءً على الأرقام الواردة في قوانين المالية السنوية (2000-2021) يتضح لنا تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي من خلال الشكل البياني التالي:

شكل (1): تتطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات

تعد سنة 1986 نقطة تحول هامة في تاريخ الجزائر على جميع المستويات الاقتصادية فهي تعد بمثابة الجذور الأولى التي مهدت لمرحلة انتقالية هامة في التاريخ الاقتصادي الجزائري والذي تميز بالتخلي عن التسيير الاشتراكي الموجه مركزيا نحو اقتصاد السوق سنة 1989، هذا التغير الجذري ميزه تراجع القطاع الصناعي العمومي وتخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية مما سمح بعودة قطاع الاستيراد بقوة وهو ما حتم القيام بإصلاحات للمنظومة الاقتصادية والمالية بهدف إعادة هيكلة القطاع العمومي ومنح استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية، إلا أن هذه الإصلاحات المطبقة لم تحقق النتائج المرجوة خاصة في مجال التخفيف من حجم المديونية الخارجية المتراكمة وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية في ظل غياب بدائل تمويلية أخرى غير العوائد المالية لقطاع المحروقات أو اللجوء للديون الخارجية وسلبات تراكمها بحيث وصلت المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1987 و1991 إلى ما بين 25 و26 مليار دولار (الموسوي، صفحة 43) ثم إلى 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1994 و1987 (صندوق النقد، 1998، صفحة 117) مخلفة آثارا وخيمة على مختلف الأصعدة خاصة مع لجوء الجزائر سنة 1994 لإعادة جدولة شاملة لديونها، الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة كتطبيق سياسة انكماشية بهدف إجراء تخفيض في معدل النمو الإجمالي للنفقات العامة وهذا لتقليص عجز الميزانية بالإضافة إلى تقييد الواردات وهو ما جعل الجزائر تسدد جزءا

من ديونها لتصل سنة 2004 إلى حوالي 21.82 مليار دولار (تقرير المجلس الاقتصادي، جويلية 2005، صفحة 29) لتتخفف هذه القيمة مع مر السنوات لتصل في حدود أقل من واحد مليار دولار مع نهاية سنة 2013.

ومن خلال جدول والمنحني البياني لتطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي نلاحظ زيادة مستمرة ومتفاوتة في الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية خلال الخمس السنوات الأولى للألفية الثالثة وهي فترة عودة الأمن والاستقرار للبلاد بعد سنوات العشرية السوداء خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى التحسن الملحوظ للعوائد المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة حجم الصادرات منها في الأسواق الدولية، حيث تضاعفت قيمة رخص البرامج المخصصة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بمقدار أكثر من تسع مرات أضعاف ما بين سنة 2000 و2006، كون سنة 2001 تعد سنة بداية انطلاق البرامج التنموية في الجزائر بهدف تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات والمجالات عن طريق تحفيز الطلب بهدف تحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي، لتستمر في الارتفاع المحسوس تدريجيا لتصل إلى حدها الأقصى سنة 2010 ثم لتعرف بعد هذا انخفاض وارتفاع متذبذب بدرجة أقل إلى غاية سنة 2015، أين حققت ارتفاعا ملحوظا وهذا ليس حقيقيا بل راجع إلى تراكم الأموال (الاعتمادات السنوية) لمختلف فصول ومواد بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عدم الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع أو التأخر في انطلاق البعض الآخر منها مما خفض من حجم الاستهلاكات السنوية لهذه الاعتمادات هذا فيما يخص اعتمادات الدفع، وهذا ما أرجعه المسؤولون أساسا إلى نقص القدرات والإمكانيات الوطنية في مجال الأشغال العمومية، أما بالنسبة لرخص البرامج فهي غير منتظمة ما بين الزيادة والنقصان كونها تتأثر بحجم استهلاك الاعتمادات السنوية منها، فخلال السنوات التي يتم فيها استهلاك أكبر نسبة من الاعتمادات تزيد السلطات العامة في حجم رخص البرامج، والعكس صحيح في حالة تراكم الأموال في تخصصات نفقات ميزانية التجهيز العمومي.

ومن خلال ما يلي سوف نستعرض أهم البرامج التنموية خلال نفس الفترة:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) PSRE Programme de soutien à la relance économique:

تم تسيير هذا البرنامج تحت حساب التخصيص الخاص رقم 302.108 (المادة 230 من قانون المالية السنوي)، ويعد أول برنامج استثمار عمومي بعد تدني مستويات التنمية في مختلف المجالات والقطاعات خلال فترة التسعينات من القرن الماضي نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عرفت الجزائر، حيث خصص له حوالي 525 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 7.5 مليار دولار (مدوري، 11 مارس 2013، صفحة 17)، إلا أن هذه القيمة المالية سرعان ما ارتفعت قيمته نتيجة لإعادة تقييم تكاليف المشاريع مع بداية الانجاز وتمثلت أهداف هذا البرنامج في ما يلي (عماري و محمادي، 11 مارس 2013، الصفحات 06-07):

- تحسين المستوى المعيشي للمواطن
- فك العزلة عن المناطق النائية
- تطوير وإصلاح وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب
- إعادة تأهيل المنشآت والمرافق الاجتماعية
- توفير المناصب الشغل
- الاهتمام بقطاع السكن والقطاع الفلاحي للحد من التبعية الغذائية للخارج من خلال استصلاح الأراضي في الجنوب.

يمكن القول أن خلال هذا البرنامج رجاء في إطار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة حيث ركزت السلطات العمومية على الأشغال الكبرى لمشاريع البنية التحتية في ظل زيادة الطلب عليها خاصة بالنسبة لقطاع السكن حيث حل في المرتبة الثانية بعد قطاع الأشغال العمومية من حيث الاهتمام وحجم الأموال المخصصة له وهو ما يعبر عن

الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز معدل النمو، كما تم اعتماد آلية حسابات التخصيص الخاص لتسيير البرامج التنموية وزيادة عددها حيث أصبح كل برنامج كفيل بأن يتم تسييره في إطار حساب تخصيص حيث بلغ عددها خلال هذا الفترة حوالي 18 حساب طبقا لتقرير البنك الدولي المتعلق بالإنفاق الحكومي في الجزائر (Bank world, 2007, p. 120)

- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009) Programme complémentaire de soutien à la Croissance:

جاء تكملة وسعيا من السلطات العمومية في مواصلة السياسة المالية التوسعية التي تم الشروع فيها خلال البرنامج السابق خاصة في ظل تحسن العوائد النفطية للدولة حيث سجلت المخصصات المالية لهذا البرنامج قفزة نوعية من حيث قيمتها إذ بلغت حوالي 55 مليار دولار (بن دحاس، 11 مارس 2013، صفحة 17) وبنفس السياسات العمومية السابقة تم التركيز على الهياكل القاعدية كشبكة الطرقات والجسور كمحفز للنمو والعمل على تكملة المشاريع السابقة التي لم يتم تسليمها بشكل نهائي، مع العمل على التحكم في إدارة الدين العام وعصرنة الإدارة العمومية كأداة فعالة في تنفيذ البرنامج ومعالجة مختلف النقائص للبرنامج السابق، حيث تم تخصيص ما نسبته 40,50% من حجم الغلاف المالي لتحسين ظروف السكان ومحاربة الفقر، ونفس القيمة لتطوير المنشآت القاعدية في كل من قطاع الأشغال العمومية، النقل، الري وبناء السدود وتهيئة الإقليم مع إعطاء أهمية لمناطق الجنوب، أما بقية الحصص المالية فقد توزعت في دعم التكنولوجيات وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها (مدوري، 11 مارس 2013، صفحة 17)

- برنامج توطين النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) Programme de consolidation de la croissance économique:

إن تراجع وتحكم الجزائر في المديونية الخارجية نتيجة تحسن ميزان المدفوعات وما صاحبه من ارتفاع احتياطي الصرف نتيجة لارتفاع الموارد النفطية شجع السلطات العامة على المضي في سياسة الإنفاق العمومي على مختلف البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وذلك بالاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل حيث خصص لهذا البرنامج أو ما يعرف ببرنامج التنمية الخماسي ما قيمته 286 مليار دولار أي ما يعادل (21214 مليار دج)، وقد شمل البرنامج شقين مهمين (مدوري، 11 مارس 2013، الصفحات 17-18) - الشق الأول: استكمال المشاريع التي لازلت قيد الإنجاز حيث خصص لها ما قيمته 130 مليار دولار أي ما يعادل بالعملة المحلية (9700 مليار دج).

- الشق الثاني: ويتمثل في إطلاق مشاريع جديد بقيمة 156 مليار دولار (11514 مليار دج).

كما تقرر تخصيص ما نسبته 40% من قيمة البرنامج لتعزيز الرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية، واستكمال المشاريع السكنية التي تم الشروع فيها سابقا إضافة إلى الجديدة، ورفع معدلات التشغيل ومختلف مشاريع البنية التحتية وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة... الخ (بوهزة و براج، 11 مارس 2013، صفحة 06).

- البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019):

تم تسيير هذا البرنامج تحت حساب التخصيص الخاص رقم 302.143 (المادة 121 من القانون 14-10، الصادرة في 31 ديسمبر 2014) حيث خصص لهذا البرنامج ما قيمته 280 مليار دولار (22100 مليار دج) حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض الموارد المالية للدولة ومن أجل التخفيف من أثر انخفاض أسعار المحروقات وضعت السلطات العمومية مجموعة من التدابير تم إدراج الجزء الأول منها في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بهدف التحكم في ترشيد الإنفاق العمومي عن طريق زيادة نجاعة الاستثمار العمومي خاصة في ظل إعادة تقييم تكاليف انجاز المشاريع العمومية حيث خصصت لهذا الجانب ما نسبته 20,72% (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري، 2016، صفحة 100)

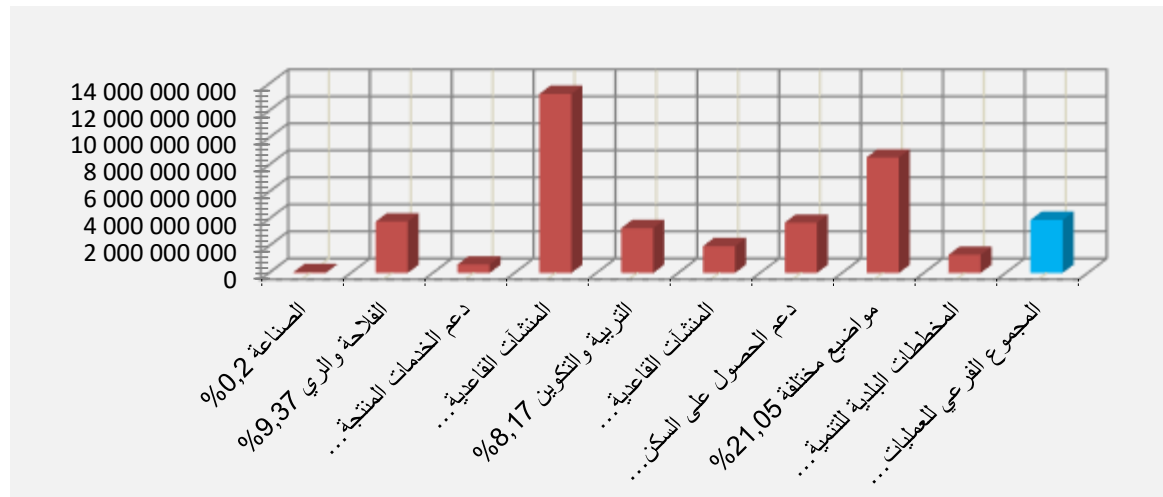
كما بلغت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع خلال سنة 2015 ما نسبته 86% (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري، 2016، صفحة 103) وهو ما أثر على أهداف البرنامج والمتمثلة أساسا في ما يلي (العباي، 2019-2020، الصفحات 98-99):

- تحسين ظروف معيشة السكان في مختلف القطاعات خاصة السكن، التربية والتكوين، الصحة.
- تحقيق نمو قوي للنتاج الداخلي الخام وتنويع الاقتصاد.
- تحقيق التنمية بولايات الجنوب والهضاب العليا خاصة من حيث إنجاز المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية
- تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الوطني لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.
- بناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف وتكثيف استغلال المحاجر.
- استصلاح الأراضي في الجنوب و الهضاب العليا وتعزيز الري مع إعطاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب
- مواصلة الجهود لتطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال زيادة مناصب الشغل، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وتوسيع شبكات الطرقات والسكك الحديدية... إلخ.
- وتعد قرارات التقشف وتسقيف النفقات العمومية ثم تحديد الأولويات إلى غاية الوصول إلى قرارات التجميد للعديد من المشاريع العمومية وتأجيلها باستثناء تلك المتعلقة بالتوظيف في قطاع الصحة والتربية بعد التراجع الحاد لأسعار المحروقات (انخفاض الموارد المالية للدولة) السبب الرئيسي والجوهري في عدم بلوغ الأهداف المسطرة لهذا البرنامج وكبح معدلات النمو خلال سنتي 2015 و2016، لتزداد الوضعية تعقيدا خلال سنة 2019 مع جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي وما نتج عنه من انخفاض حاد مرة أخرى لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للجزائر وعجز لميزان المدفوعات فربطت الحكومة رفع التجميد عن المشاريع بتحسين الأوضاع المالية للدولة، وهو ما تم من خلال قانون المالية 2023 حيث تم تخصيص 120 مليار دينار لإعادة بعث أكثر من 300 مشروع مجمد عبر الولايات منذ سنتي 2014 و2015 وتخص هذه المشاريع عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية على غرار النقل والصحة والأشغال العمومية، لتصل إلى 550 مشروعا منذ بداية 2022، فيما قدرت حجم المخصصات المالية لتمويل هذه المشاريع بـ 350 مليار دج إلى غاية مارس 2023 لفائدة كل القطاعات مع بقاء العديد من المشاريع قيد التجميد على أن تتواصل عملية رفع التجميد تدريجيا وبحسب الوضعية المالية للدولة (مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2020)، ومطلع سنة 2024 ومن خلال مشروع الميزانية كشفت وزارة المالية عن إحصاء 4779 مشروع مجمد برخص التزام تقدر بـ 3373 مليار دج، وأضافت وزارة المالية أن التطور في الإيجابي للموارد المالية منذ مطلع سنة 2020 هو السبب الرئيسي والجوهري في رفع التجميد عن المشاريع ذات الأولوية القطاعية أو الإقليمية بغلاف مالي يقدر بـ 1806 مليار دج أي ما يعادل ما نسبته 54% من حجم المشاريع المجمدة.

I-2 تحليل تطور القطاعات الاقتصادية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021):

بناء على تصنيفات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (الجدول ج) سوف نقوم بدراسة وتحليل تطور القطاعات الاقتصادية خلال فترة البرامج التنموية بداية من مطلع الألفية الثالثة.

شكل (2): رسم بياني لتطور قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات

من خلال الشكل البياني السابق تخصيص السلطات العمومية لمبالغ ضخمة لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة بلغت 32,62% من حجم الأموال المرصودة خلال هذه الفترة لمختلف القطاعات الاقتصادية وفق التصنيف (ج) لميزانية التجهيز والاستثمار كون هذا القطاع هو قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية إذ يضم هذا القطاع عدة قطاعات وفصول فرعية في مجال البنية التحتية للنقل (الترامواي، السكك الحديدية، الطرقات، الموانئ،... الخ)، ومختلف المنشآت الإدارية التي تقدم خدمات للمواطن (كالعدالة، الحماية المدنية، الجمارك،... الخ)، ثم يأتي قطاع مواضيع مختلفة 21,05% وهي مخصصة لنفقات قد تدخل ضمن باقي القطاعات لنفقات غير مخصص لها، كما يظهر من خلال الشكل البياني اهتمام السلطات العمومية كذلك بكل من قطاع الفلاحة والري، وقطاع ودعم الحصول على السكن من خلال المخصصات المالية والمتمثلة أساسا في مختلف الإعانات والدعم الموجه لهاذين القطاعين قصد تخفيف التكاليف التي تقع على عاتق الفلاحين والمستفيدين حيث كانت النسبة المخصصة لهم على التوالي 9,37%، و 9,15%، بينما استهلاك قطاع التربية والتعليم ما نسبته 8,17% من حجم الأموال المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية وتمثل نفقاته أساسا في بناء المدارس، المتوسطات، الثانويات ومختلف مراكز التكوين المهني، بينما بالنسبة للتنمية المحلية على الرغم من أن تحقيقها يقع على عاتق ميزانيات الجماعات المحلية إلا أنها استفادت خلال هذا الفترة من إعانات مالية من ميزانية التجهيز لإطار مخططات البلدية للتنمية بنسبة 3,33% من حجم الأموال المرصودة للقطاعات العشر وتضاف إليها كذلك مخصصات من الصندوق الوطني للضمان والتضامن لصالح الجماعات المحلية كذلك لكن على الرغم من كل هذه الإعانات لصالح الجماعات المحلية إلا مساهمتها في التنمية تبقى جد محدودة في ظل غياب استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف على المستوى المحلي، أما في ما يخص المجموع الفرعي للعمليات برأسمال فهي تلك النفقات المتعلقة ببعض الصناديق الخاصة والدواوين وبعض المؤسسات تحت الوصاية والإعانات المقدمة لها واستحقاقات سندات الخزينة فقد بلغت نسبتها خلال هذا السنة 19,67%، أما النسبة المخصصة لقطاع الصناعة فقد كانت جد محدودة حيث قدرت بـ 0,2% من مجموع الأموال المخصصة خلال فترة 21 سنة الأخيرة ضمن القطاعات العشر لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي، وهو ما يفسر بكون أغلب المشاريع والاستثمارات الصناعية تكون في إطار ميزانية مستقلة خارج ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو ضمن أحد حسابات الخاصة بالخزينة وهو ما يعني أن هذه النسبة لا تعطي القيمة الحقيقية لقطاع الصناعة فهي تعبر عن بناء الهياكل الإدارية المتعلقة بوزارة الصناعة وبعض المؤسسات العمومية تحت الوصاية التابعة لها.

II- تحليل تغيرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات):

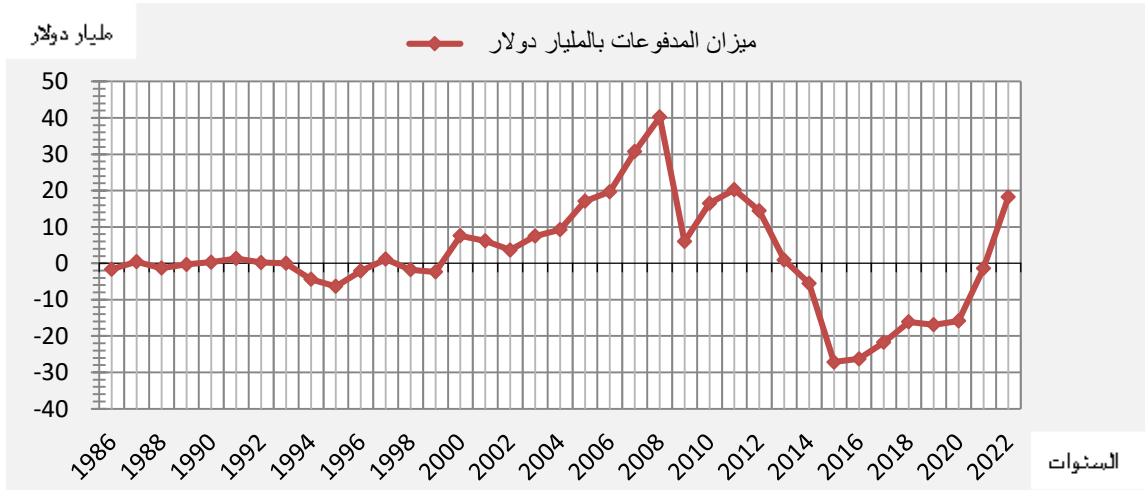
من خلال تحليل مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر يضح جليا أهمية قطاع المحروقات يشكل أكثر من 90% من مداخيل الدولة في ظل محدودية باقي القطاعات الأخرى، وهو ما يجعل الدولة عرضة للصدمات الخارجية مما يستجوب العمل على التنويع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل وتفايدي الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة أي صدمة لأسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما يؤثر بصفة مباشرة على وضعية الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية من 1986 إلى 2022.

جدول (1): تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022) الوحدة بالدولار الأمريكي \$.

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
1986	-1,640255	1996	-2,090000	2006	19,697000	2016	-26,296120
1987	0,450539	1997	1,160000	2007	30,755972	2017	-21,732071
1988	-1,295402	1998	-1,740000	2008	40,230418	2018	-16,125844
1989	-0,326080	1999	-2,380000	2009	5,986187	2019	-16,905271
1990	0,326095	2000	7,570000	2010	16,510400	2020	-15,829677
1991	1,346244	2001	6,190000	2011	20,273366	2021	-1,409662
1992	0,230000	2002	3,660000	2012	14,429380	2022	18,279424
1993	-0,010000	2003	7,470000	2013	0,906254	2023	/
1994	-4,380000	2004	9,250000	2014	-5,515320	2024	/
1995	-6,320000	2005	17,093000	2015	-27,182866	2025	/

المصدر: تقارير مختلفة الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الجزائر.

شكل (3): تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022) الوحدة بالدولار الأمريكي \$.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه أن ميزان المدفوعات في الجزائر عرف عجزا لمدة عقد من الزمن بداية من سنة 1986 وهي سنة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى أقل من 09 دولارات للبرميل في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للدولة من المحروقات والتي كانت تشكل ما نسبته 92% من مجمل العوائد المالية للجزائر وتبعية الدولة للعالم الخارجي في مجال المواد المصنعة وبعض المواد الغذائية وهو ما ترك آثار سلبية على التوازن الخارجي في تعاملات الدولة خلال هذه الفترة حيث عرف ميزان المدفوعات خلال سنة 1986 عجزا قدره -1,640255 مليار دولار ليبقى

خلال هذه الفترة متذبذبا ما بين العجز وتحقيق فائض طفيف جدا قريب من التوازن ليرتفع العجز إلى أكثر من 4,38 مليار دولار سنة 1994، ثم 6,32 مليار دولار سنة 1995 نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية نتيجة لتمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي وهو ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للبلاد وآثارها المباشرة على حساب رؤوس الأموال لميزان المدفوعات إلى غاية سنة 1999 أين بلغت قيمة العجز بـ 2,39- مليار دولار باستثناء سنة 1997 أين عرف ميزان المدفوعات فائضا بسيطا بمقدار 1,17 مليار دولار أمريكي، ومع بداية الألفية الثالثة وتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية وما نجم عنه من ارتفاع محسوس في الميزان التجاري الجزائري وبالتالي تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنوات 2006، 2007 و 2008 بـ 19,697 مليار دولار، 30,756 مليار دولار و 40,23 مليار دولار على التوالي أين بلغت أسعار النفط مستويات قياسية في الأسواق الدولية فاقت 146 دولار أمريكي في منتصف سنة 2008، ومع بداية سنة 2013 عرف ميزان المدفوعات تراجعاً محسوساً حيث انخفض رصيده الإيجابي من 14,42 مليار دولار أمريكي سنة 2012 إلى أقل من مليار دولار سنة 2013، وهو ما ساهم في تعزيز احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية حيث بلغت أقصاها بنهاية سنة 2013 بحوالي 200 مليار دولار، وفي سنة 2014 ومع استمرار تراجع أسعار النفط وظهور نتائج الصدمة النفطية عرف ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة (2014-2018) أرصدة سالبة (عجز) بلغ أقصاه سنة 2015 حيث وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى 27,54- مليار دولار، نتيجة لتراجع العوائد المالية لقطاع المحروقات وارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك كنتيجة حتمية لارتفاع مستوى الناتج والدخل الوطني وهو ما انعكس عكسياً على رصيد الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، مما عجل على السلطات العمومية اتخاذ جملة من السياسات والتدابير التقشفية لتقليص العجز الخارجي (ميزان المدفوعات) والداخلي (الميزانية العامة) لتفادي الآثار السلبية للعجز المزدوج، فعلى المستوى الخارجي تم تسقيف الواردات وزيادة الرقابة على تحويلات العملة نحو الخارج لتجنب تضخم الفواتير، وعلى المستوى الداخلي تم تجميد العديد من المشاريع العمومية باستثناء تلك المدرجة في خانة الأولويات.

وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات، إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، رغم انخفاضه بما يقارب 5 ملايير دولار مقارنة بسنة 2017 إلا أنه لا يزال مرتفعاً جداً حيث لا يزال يقارب 16,13 مليار دولار، ويمكن إرجاع القيم السالبة لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وخاصة ما بعد سنة 2014 إلى المستوى المتدني للصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا إلى زيادة مستوى الواردات بنسبة تفوق 40% بين 2010 و 2014، وفي ظل وضعية تتسم بضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية في إطار الشراكة، وضعف تحويلات المهاجرين في الخارج حيث تبلغ في المتوسط ما مقداره 2 مليار دولار فقط في ظل وجود جالية جزائرية في الخارج تقدر بحوالي 6 ملايين فرد وهذا كنتيجة لفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي المعتمد في البنوك وسعر الصرف في السوق الموازي، فحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر الصادر سنة 2018 تم تمويل هذا العجز بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف بالنسبة لتغطية العجز الخارجي، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بنسبة تقارب 60% بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2018، أما بالنسبة للتوازن الداخلي فتم تمويله عن طريق استهلاك صندوق ضبط الإيرادات العمومية واللجوء مؤخراً إلى الدين العام والإصدار النقدي (التمويل الغير تقليدي)، وإتباع سياسة تقشفية من خلال تقليص التوظيف وتجميد العديد من المشاريع العمومية المدرجة ضمن نفقات التجهيز والاستثمار العمومي باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، إن تراكم الأرصدة السلبية لميزان المدفوعات خاصة سنتي 2019 و 2020 أين بلغت قيمة عجز ميزان المدفوعات ما قيمته حوالي 16,90- مليار دولار 15,83 مليار دولار على التوالي خلال فترة جائحة كوفيد 19 أدى إلى تآكل واستنزاف احتياطات الصرف حيث بلغت 114.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 في مقابل 121.9 مليار دولار نهاية سبتمبر 2016 لتصل إلى 60 مليار دولار مع نهاية 2022، مقابل 44 مليار دولار نهاية سنة 2021، ومع بداية سنة 2022 وتعافي الاقتصاد

العالمي من التداعيات السلبية للجائحة العالمية وزيادة الطلب على الطاقة وأمام المخاوف المتعلقة بتوفر الإمدادات خاصة في ما يتعلق بالغاز نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية زادت العوائد المالية للجزائر المتأتية من قطاع النفط للبلاد مدعومة بارتفاع أسعارها بالإضافة إلى الارتفاع المحسوس للصادرات خارج قطاع المحروقات حيث بلغت ما قيمته حوالي 5 مليار دولار نهاية 2021، و7 مليار دولار نهاية سنة 2022 بعد أن كانت تصل عتبة 2 مليار دولار فقط قبل سنوات في مقابل ضبط حجم الواردات وتقليصها بعد بلغت في السنوات الماضية حوالي 60 مليار دولار إلى 38 مليار دولار سنة 2022 كل هذا ساهم في تحقيق رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات خلال هذا السنة قدر بحوالي 18,27 مليار دولار.

III- دراسة قياسية لانعكاسات نفقات الاستثمار العمومي على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (1986-2022):

من خلال الدراسة القياسية سوف نحاول الإجابة عن إشكالية البحث وذلك باستعمال مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تتوافق مع خصائص السلاسل محل الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا باستخدام عدة متغيرات.

III-1 متغيرات الدراسة ومصادرها:

من أجل بناء نموذج تفسيري للعلاقة بين نفقات الاستثمار العمومي والتوازن الخارجي سوف نعتمد على عدة متغيرات والموضحة في الجدول التالي:

جدول (2): المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

الصفة	المتغيرات	الرمز	مصدر البيانات
تابع	ميزان المدفوعات	BD	بيانات البنك الدولي، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات
مستقل	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الإجمالي	INVPGDP	قوانين المالية السنوية، وبيانات البنك الدولي
مستقل	الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي	OUVC	بيانات البنك الدولي
مستقل	رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي	DET	بيانات البنك الدولي
مستقل	معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010	TCHN	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

III-2 صياغة نموذج الدراسة:

يمكن صياغة نموذج الدراسة في صيغتها الرياضية على الشكل التالي:

$$BD = f(INVPGDP, OUVC, DET, TCHN)$$

وبالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، فقد تم صياغة نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لدراستنا على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 BD = & B_0 + B_1 BD_{t-1} + B_2 INVPGDP_{t-1} + B_3 OUVC_{t-1} + B_4 DET_{t-1} + B_5 TCHN_{t-1} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta BD_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta INVPGDP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta OUVC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta DET_{t-p} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta TCHN_{t-p} + \varepsilon_i
 \end{aligned}$$

حيث أن:

BD : ميزان المدفوعات.

$INVGD$: نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي.

$OUNC$: الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

DET : رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

$TCHN$: معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010.

$(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$ معاملات تقيس العلاقة طويلة الأجل.

$(\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5)$ معاملات تقيس حركية المدى القصير للنموذج.

Δ : الفرق الأول.

ε : حد الخطأ.

3-III دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة):

اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) هو اختبار للاستقرارية أو عدم استقرارية السلاسل الزمنية (ساكنة أو غير ساكنة) (جوجراتي، 2015، صفحة 1046)، حيث أن استقرار السلاسل الزمنية يعد شرط أساسي من بين شروط التكامل المشترك، إذ تعتبر اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها (طالبي و برقوقي، 2016، صفحة 13)، فإذا كانت بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة أو مستقرة من الرتبة الثانية $I(2)$ عندها لا يمكن تقدير نموذج (ARDL)، وحتى يتحقق شرط تقدير هذا النموذج يجب أن يكون المتغير التابع مستقر من الرتبة الأولى $I(1)$ في حين بقية المتغيرات المستقلة أو المفسرة تكون مستقرة من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيج بينهما أي $I(0)$ و $I(1)$. ويعد اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) من بين أهم اختبارين للتأكد من الاستقرارية أو لا استقرارية بحيث تكون الفرضية الصفرية H_0 في كلا الاختبارين هي احتواء للسلسلة الزمنية على جذر الوحدة وبالتالي فإنها غير مستقر (bourbonnais, 2015, p. 245) ومن خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 13 قمنا بإجراء اختبار (ADF) المطور واختبار (PP) على السلاسل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (3): نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات الدراسة

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
$I(1)$	-5.158872	0.0002	-2.948404	-5.154299	0.0002	-2.948404	GDP
$I(1)$	-12.46760	0.0000	-2.948404	-6.099163	0.0000	-2.951125	INVPGDP
$I(1)$	-5.154413	0.0002	-2.948404	-5.194433	0.0001	-2.948404	OUVG
$I(1)$	-5.239478	0.0001	-2.948404	-5.251841	0.0001	-2.948404	FBC
$I(1)$	-4.744326	0.0005	-2.948404	-4.797365	0.0004	-2.948404	M

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

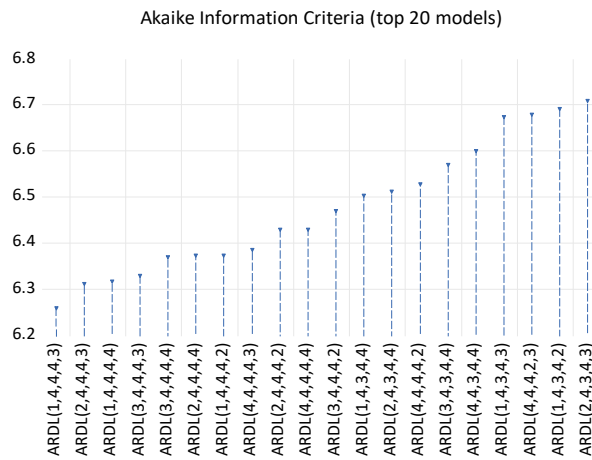
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، وعند مقارنتنا لـ $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل BD، INVPDGP، OUV، DET، TCHN غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5% ، في حين أن السلاسل $D(BD)$ ، $D(INVPDGP)$ ، $D(OUV)$ ، $D(DET)$ ، $D(TCHN)$ مستقرة لأن الاحتمالات أقل من 5% ، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج هي متكاملة من الرتبة $I(1)$.

4-III تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج الدراسة:

بعد التحقق من نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)، فإن المرحلة الموالية تعتبر جد مهمة وتتمثل في تحديد فترة الإبطاء المثلى، وهي تسبق مرحلة اختبار الحدود (bounds test)، ولتوضيح درجات الإبطاء الزمنية المثلى لنموذج دراستنا اعتمدنا على معيار أكايك (Akaike info critetion)، والذي يعبر عن الجودة النسبية للنمذجة الإحصائية للبيانات.

شكل (4): مخرجات أفضل عدد الحدود التباطؤ المثلى في المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 13

تشير نتائج هذا الاختبار والموضحة في الشكل أعلاه إلى أنه وبعد تقدير أفضل عشرين (20) نموذجاً، كان طول التأخير الأمثل لنموذج دراستنا (1,4,4,3)، وتمثل هذه القيم قيمة التأخير المثلى لكل متغير من المتغيرات المعتمدة في النموذج.

5-III اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test):

بعد تحديد درجات الإبطاء الزمنية المثلى لنموذج الدراسة، يأتي الدور على التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وذلك باستخدام اختبار الحدود (bounds test)، حيث أنه لغرض التأكد من وجود هذه العلاقة بين متغيرات النموذج محل الدراسة يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي أن: (خلاصي و باركة، 2019، صفحة 271)

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

جدول (4): نتائج اختبار الحدود (bounds test)

البيان	F المحسوبة		النتيجة
القيم الحرجة	6.445646		وجود علاقة توازن طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
	3.29	4.37	
	2.56	3.49	
	2.20	3.09	
عند مستوى معنوية 1%			
عند مستوى معنوية 5%			
عند مستوى معنوية 10%			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود لنموذج الدراسة هي 6,44 وهي تفوق القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، وتقودنا هذه النتائج إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهذا يدل على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة.

6-III نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل:

بعد الخطوات التي قمنا بها وتأكدنا من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات قمنا بتقدير معاملات الأجلين الطويل والقصير على النحو التالي:

1-6-III نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

لأجل التعرف على مدى معنوية نموذج تصحيح الخطأ لابد من التحقق أولاً من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ لشعاع التكامل المشترك بحيث يشترط أن تكون الإشارة سالبة والاحتمال أقل من 5%، ولغرض تحديد معنوية هذه المعلمة لابد من تقدير العلاقة قصيرة الأجل، هذا وقد تم التقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج الدراسة باستخدام برنامج Eviews 13، والنتائج موضحة أدناه:

جدول (5): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.589159	0.079596	-7.401891	0.0000
D(INVPGDP)	89.21739	21.41885	4.165367	0.0006
D(INVPGDP(-1))	-411.5772	60.95859	-6.751750	0.0000
D(INVPGDP(-2))	-202.4808	38.84139	-5.213017	0.0001
D(INVPGDP(-3))	-133.0230	20.26850	-6.563041	0.0000
D(DET)	-0.214253	0.233615	-0.917122	0.3719
D(DET(-1))	-1.953778	0.290927	-6.715702	0.0000
D(DET(-2))	-1.333627	0.312468	-4.268049	0.0005
D(DET(-3))	-0.772486	0.194593	-3.969745	0.0010
D(OUVC)	1.319893	0.201994	6.534316	0.0000
D(OUVC(-1))	2.385023	0.400346	5.957398	0.0000
D(OUVC(-2))	0.949876	0.254844	3.727284	0.0017
D(OUVC(-3))	1.014163	0.243055	4.172570	0.0006
D(TCHN)	-0.023829	0.085558	-0.278515	0.7840
D(TCHN(-1))	-0.269420	0.099592	-2.705223	0.0150
D(TCHN(-2))	-0.295002	0.089152	-3.308964	0.0041
R-squared	0.909814	Mean dependent var	0.563803	

Adjusted R-squared	0.830239	S.D. dependent var	9.895560
S.E. of regression	4.077179	Akaike info criterion	5.955091
Sum squared resid	282.5976	Schwarz criterion	6.680670
Log likelihood	-82.25900	Hannan-Quinn criter.	6.199226
F-statistic	11.43333	Durbin-Watson stat	1.730822
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0,58) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0,05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات (BD) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 58%، أي أن متغير ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب فترة سنة و 7 أشهر ($1/0,58 = 1,72$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 90,98% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (BD) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 02,9 % فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع. ويتضح أيضا من النتائج أن جل المتغيرات في الأجل القصير هي ذات معنوية إحصائية عند المستوى 5%، وقد جاء تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي حسب فترات الإبطاء الخاصة بكل متغير، حيث يتبين أن متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مؤتية من حجم الدخل الإجمالي (INVP GDP) في بداية الفترة ($t=0$) معنوي عند 5% وأثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في المتغير (INVP GDP) بـ 1% إلى زيادة المتغير التابع (BD) بـ 89.2% في الأجل القصير، إلا أنه سجل تأثيرا بالسلب في ميزان المدفوعات بمختلف فترات إبطائه الثلاثة ($t=1, t=2, t=3$)، أما متغير رصيد الدين الخارجي مؤتية من إجمالي الدخل المحلي (DET) في بداية الفترة ($t=0$) فهو غير معنوي ولا يؤثر على ميزان المدفوعات، أما بخصوص فترات إبطائه الثلاثة ($t=1, t=2, t=3$) فهو معنوي لكن يؤثر بالسلب في ميزان المدفوعات، كما تبين أن متغير الانفتاح التجاري مؤتية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) معنوي عند 5% ويؤثر إيجابا وذلك في كل فترات إبطائه الثلاثة، حيث في بدايته ($t=0$) تؤدي زيادته بـ 1% إلى زيادة مقدارها 1.31% في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، أما عن متغير معدل سعر الصرف (TCHN) ففي بداية الفترة ($t=0$) هو غير معنوي، كما نلاحظ أن له فترتي إبطاء ($t=1, t=2$) وهو فيها معنوي عند مستوى 5% لكن بتأثير سلبي في ميزان المدفوعات.

III-2-6 شكل العلاقة طويلة الأجل:

لغرض معرفة التفاعلات بين المتغيرات في الأجل الطويل نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج دراستنا، وبعد القيام بعملية التقدير تم التحصل على النتائج التالية:

جدول (6): معلمات الأجل الطويل

CE = BD- (1100.475641*INVP GDP+ 0.370240*DET- 3.852796*OUVC- 0.544561*TCHN+ 115.485697)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVP GDP	1100.476	256.3497	4.292868	0.0002
DET	0.370240	0.142109	2.605318	0.0145
OUVC	-3.852796	1.388017	-2.775756	0.0097
TCHN	-0.544561	0.225354	-2.416465	0.0224
C	115.4857	64.88722	1.779791	0.0860

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

ومن خلال الجدول أعلاه نستخرج معادلة الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وهي كالآتي:

$$BD = 1100.475641 * INVPDGP + 0.370240 * DET - 3.852796 * OUVC - 0.544561 * TCHN + 115.485697$$

يتبين نتائج الجدول أن المتغيرات كلها معنوية ودالة إحصائياً لأن احتمالاتها أقل من المستوى 5%، وجاء تأثيرها بين الإيجابي والسلبي في المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات وذلك في الأجل الطويل، حيث أنه تم تسجيل تأثير سلبي لمتغيرين وهما الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) ومتغير معدل سعر الصرف (TCHN) حيث زيادتهما بـ 1% تؤدي بالمتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات (BD) إلى الانخفاض بـ 3,8% و 0,5% على التوالي في الأجل الطويل، أما عن المتغيرين اللذين أثرا بالإيجاب في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل هما متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الإجمالي (INVPDGP) ومتغير رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي (DET)، حيث أن الزيادة في رصيد الدين العمومي بـ 1% تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات (BD) بـ 0,37% في الأجل الطويل، كما أن زيادة المتغير (INVPDGP) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قدرها 1100,47 وحدة بميزان المدفوعات في الأجل الطويل.

IV- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المقدر سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: "اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ"، "اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء"، و "اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية".

1-IV اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ:

يعد اختبار ARCH من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي، وقد أجرينا اختبار ARCH على نموذج دراستنا والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (7): نتائج اختبار ARCH

اختبار ARCH			
F-statistic	0.184980	Prob. F(1,30)	0.6702
Obs*R-squared	0.196103	Prob. Chi-Square(1)	0.6579

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة قد بلغت 0,18 باحتمال (0,67)، حيث أن الاحتمال أكبر من 5% وتقودنا هذه النتائج إلى قبول فرضية عدم ثبات تباين سلسلة حد الخطأ، وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم الثبات التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2-IV اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM يعد من بين أهم هذه الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نماذج دراستنا.

جدول (8): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM

اختبار LM			
F-statistic	0.778032	Prob. F(2,10)	0.4852
Obs*R-squared	4.443562	Prob. Chi-Square(2)	0.1084

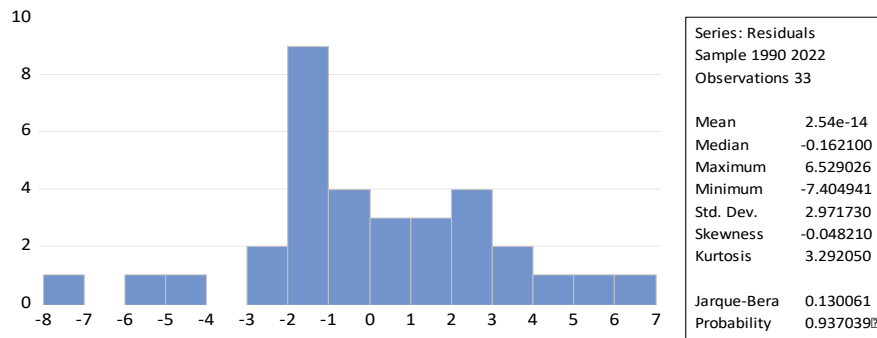
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن إحصائية F المحسوبة (0,77) واحتمالها (0,48) أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي، وطالما أن احتمال $Obs^*R-squared$ هو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-IV اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتوزع بشكل طبيعي أم لا، يمكن استخدام عدة اختبارات منها اختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 وهو الذي أجريناه في دراستنا، وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 13 تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

شكل (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



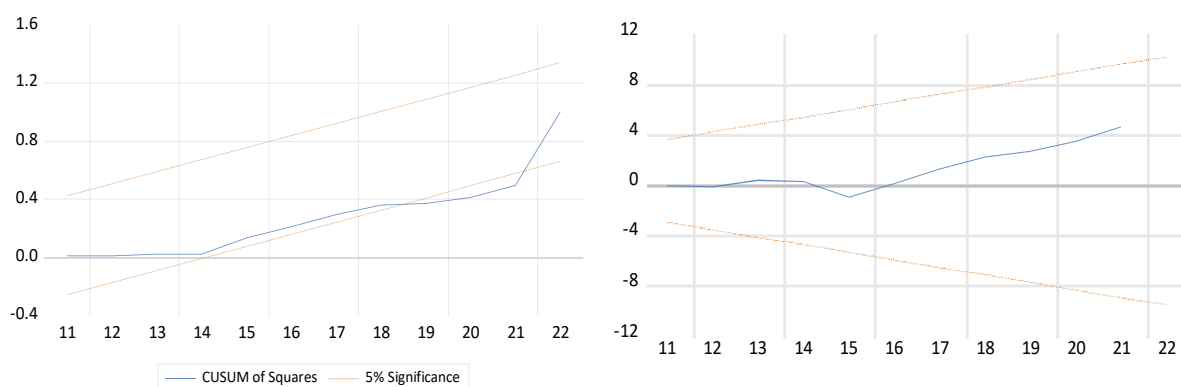
المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال نتائج الشكل أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0,93) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض فرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

4-IV اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نموذج الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيه لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares)، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (6): اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 13

V- التفسير الاقتصادي لأثر نفقات الاستثمار العمومي على التوازن الخارجي:

وجود علاقة معنوية موجبة بين نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وبين ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى زيادة الإنتاج المحلي من مواد البناء والأشغال نتيجة لزيادة الطلب الكلي عليها لتنفيذ المشروعات العامة وكذا زيادة حجم النفقات برأس المال الموجهة لدعم الاستثمار المحلي، وبالتالي الحد من بعض المواد المستوردة والتي تعد تسربا للعملة الصعبة اتجاه العالم الخارجي والتي تزيد من عجز ميزان المدفوعات وهو ما ساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي بالنسبة لأغلب المواد كالحديد والإسمنت (إحلال السلع المحلية بدل الأجنبية)، أما بالنسبة لرصيد الدين الخارجي فله تأثير سلبي على رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل وهذا أمر بديهي نتيجة لآجال الاستحقاق بداية تسديد دفعات أو أقساط الدين، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لسعر الصرف فله تأثير سلبي على رصيد ميزان المدفوعات فانهايار أو انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري أما أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار منها يساهم في زيادة تكاليف خدمة الدين العام بفارق خسائر سعر الصرف، وفي ما يخص معدل الانفتاح التجاري فله تأثير بحسب درجة الانفتاح سواء بالنسبة للواردات أو لصالح الصادرات.

الخلاصة

تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وبناء على هذا حاولنا من خلال هذا البحث دراسة وتحليل أثر تطورا الإنفاق الحكومي الاستثماري والمتمثل في تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي للميزانية العامة للدولة وأثرها على التوازن الخارجي للجزائري، والمتمثلة في (ميزان المدفوعات)، واستنادا على ما تم عرضه في هذا البحث يمكن القول أن تأثير أداء المشاريع العمومية على التوازن الخارجي يبقى محدودا ويتوقف على أساسا على عوائد قطاع المحروقات وهو ما يتضح جليا خلال فترات انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للدولة وما يصاحبه من انخفاض في مستوى الإنفاق الحكومي (الصدمات الخارجية)، والطلب الداخلي على المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية والأشغال العمومية بدرجة أقل، والسياسات العمومية التي تساهم في تنظيم الاستيراد، ولتحقيق فعالية المشاريع العمومية لابد من توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع المنتجة لتحفيز الصادرات والحد من المواد المستوردة.

وفي ما يتعلق بالدراسة القياسية لأثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات في الأجل القصير فقد كان معنوياً إيجابياً على أن يعتدل سلوك ميزان المدفوعات نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 58%، أي أن متغير ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب فترة سنة و7 أشهر ($1/0,58 = 1,72$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أما بالنسبة لمعامل التحديد R^2 فقد أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 98,90%.

ملاحق:

الملحق (1): استقرارية BD

Null Hypothesis: BD has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.857531	0.3478
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BD has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.975953	0.2956
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.211801	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.211801	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (2): استقرارية TCHN

Null Hypothesis: TCHN has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.174433	0.2192
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHN has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-17.66922	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHN) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.801605	0.0066
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHN) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.535615	0.0127
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

الملحق (3): استقرارية INVP

Null Hypothesis: INVP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.787440	0.3805
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVP has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.735794	0.4053
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(INVP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.424558	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(INVP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.677748	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (4): استقرارية DET

Null Hypothesis: DET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.292637	0.6212
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DET has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.744443	0.8225
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.668585	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.666239	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (5): استقرارية OUVC

Null Hypothesis: OUVC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.118984	0.2387
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OUVC has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.093324	0.2484
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OUVC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.194433	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OUVC) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.145413	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (6): اختبار Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.445646

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الإحالات والمراجع:

- Bank world, .. (2007). People's democratic republic of algeria, a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment, (In two volumes) Volume II: Main Text August 15, 2007, , Report No: 36270. Group Middle East and North Africa Region: Social and Economic Development.
- bourbonnais, R. (2015). Econometrie: cours et exercices corrigés. paris, France: 9eme éditions, duodi.
- التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري. (2016). .. حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية .
- العباي م, (2019- 2020). برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إيزي، "2001- 2019" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر . "03"
- المادة 121 من القانون 10-14 الصادرة في 31 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2015 الجريدة الرسمية رقم 78.
- المادة 230 من قانون المالية السنوي.

- الموسوي، م. م. الأزمات الاقتصادية العالمية. "1986-1989" عين مليلة، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- بن دعاس، ز. 11 مارس 2013 سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية "حالة الجزائر 2001-2014" أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004 سطيف: جامعة سطيف.
- بوهزة، م. م. &، براج، ص. 11 مارس 2013 أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009) أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004 سطيف: جامعة سطيف.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جويلية 2005 حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2004.
- جوجراتي، د. (2015). الاقتصاد القياسي. الرياض، المملكة العربية السعودية: الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع والترجمة.
- خلاصي، ع. م. &، باركة، م. م. (2019). تحليل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1990-2018) مجلة الباحث، المجلد 19، العدد الأول، 271.
- صندوق النقد الدولي (1998)، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن.
- طالبي، ب. م. &، برفوقي، إ. (2016). نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1980-2014) مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد الثاني.
- عماري، ع. م. &، محمادي، و. 11 مارس 2013 آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر. أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004 سطيف: جامعة سطيف.
- مدوري، ع. م. 11 مارس 2013 عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية". حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004 جامعة سطيف: أبحاث الملتقى الدولي بسطيف.
- مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2020.